AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321

Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم والأمن

الاجتماع الـ353

أديس أبابا، إثيوبيا

25 يناير 2013

PSC/AHG/4.(CCCLIII)

تقرير رئيس المفوضية
حول الوضع في مالي

تقرير رئيس المفوضية
حول الوضع في مالي

أولاً. مقدمة

1. خلال الفترة قيد الاستعراض، انشغلت أفريقيا والمجتمع الدولي ككل، بالأزمة متعددة الأبعاد التي تواجهها مالي والوضع في منطقة الساحل بشكل عام. وقد عكفت المفوضية على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلم والأمن (المجلس)، كما تابعت تطورات الوضع عن كثب، وذلك بغرض تعديل استجابتها وفقاً للموقف.

2. ويقدم هذا التقرير معلومات محدثة عن مختلف المبادرات المتخذة فى متابعة للبيان الذي اعتمده الاجتماع الـ327 للمجلس الذى عقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا بتاريخ 14 يوليو 2012. كما يستعرض التقرير مستجدات الوضع الميداني واستجابة المجتمع الدولي للتطور السريع فى الوضع. ويختتم التقرير بملاحظات حول سبل المضى قدماً.

ثانياً. متابعة بيان المجلس الصادر فى 14 يوليو 2012

3. في بيانه المؤرخ في 14 يوليو 2012، اتخذ المجلس عدة إجراءات للتأكيد على الحاح الوضع وتعزيز كفاءة الجهود الرامية إلى حل الأزمة المالية. وقد استنارت هذه القرارات بالاعتراف بخطورة الأزمة، المتمثلة فى احتلال جزء كبير من أراضي مالي من قبل الجماعات المتمردة والإرهابية والإجرامية المسلحة، فضلا عن التشكيك فى مبادىء الاتحاد الأفريقى الأساسية المتعلقة بوحدة وسلامة أراضى الدول الأعضاء.

4. وقد اتسمت الأشهر الستة الماضية بالانتهاكات المستمرة التي ترتكب ضد السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي يحتلها المتمردون المسلحون والجماعات الإرهابية والإجرامية (بتر الأطراف والرجم والحرمان من الحريات الأساسية، والإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب). كما اتسمت بتدمير الآثار ذات الأهمية التاريخية والثقافية والدينية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الوضع الى التهجير القسري داخل مالي وإلى الدول المجاورة.

5. خلال الفترة قيد الاستعراض، اولت المفوضية انتباه مستمر لإعداد الوثائق المطلوبة من قبل مجلس الأمن الدولى بموجب القرارين 2056 (2012) و2071 (2012) الصادرين في 5 يوليو و 12 أكتوبر 2012، على التوالي. وذلك بهدف النظر في الطلب الذي تقدمت به المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والاتحاد الافريقي بشأن نشر قوة دولية في مالي. وعلى وجه الخصوص، أخذت المفوضية زمام المبادرة في إعداد المفهوم الاستراتيجي بشأن حل الأزمات في مالي. وقد فصّلت الوثيقة، التي كانت موضوع مشاورات مستفيضة، مختلف التدابير التي يجب اتخاذها لتسريع حل للأزمات التي تواجهها مالي، كما هدفت إلى تأطير استجابة أفريقيا والمجتمع الدولي للوضع القائم. وتركز الوثيقة على العناصر التالية: العملية السياسية والحكم، واستعادة سلطة الدولة والمحافظة على وحدة وسلامة الأراضى المالية، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، والدفاع وإصلاح القطاع الأمني، وتحقيق الاستقرار والعدالة ودعم جهود بناء السلام فى مرحلة ما بعد الصراع، والتحديات الهيكلية التي تواجهها منطقة الساحل والصحراء، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،

والعون الإنساني، وعودة النازحين واللاجئين، وإعادة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتنسيق الإقليمي والدولي، والمتابعة.

6. تم اعتماد المفهوم الاستراتيجي من قبل اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة الذي عقد في باماكو في 19 أكتوبر 2012، والذى شارك في رئاسته كل من الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة والإيكواس. وقد شاركت في هذا الاجتماع، والذي كان سفرى الدولى الأول منذ تولى الرئاسة في 15 أكتوبر 2012. ومثل الاجتماع خطوة حاسمة في إعادة ارتباط مالي مع المجتمع الدولي وملكيتها للجهود الرامية إلى حل الأزمة. وقد أيد المجلس المفهوم الاستراتيجي في 24 أكتوبر 2012، واحيل بعد ذلك فوراً إلى مجلس الأمن من خلال رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

7. وعلاوة على ذلك، وبتنسيق وثيق مع الإيكواس، والبلدان الأساسية، والأمم المتحدة والشركاء الآخرين، شاركت المفوضية بنشاط فى إعداد مفهوم العمليات المنسق لنشر عملية في مالي، وذلك في أعقاب الطلب الذي تقدمت به السلطات المالية. وقد أيدت الإيكواس والمجلس مفهوم العمليات المنسق في 11 و 13 نوفمبر 2012، على التوالي. وينص المفهوم الاستراتيجى على نشر بعثة الدعم الدولى بقيادة أفريقية فى مالى (الافيسما) وقوامها 3,300 جندى، وذلك بغرض المساعدة في تدريب وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن في مالي، وللمساعدة في استعادة سلطة الدولة على كامل التراب الوطني. وقد طلب المجلس من مجلس الأمن الدولى دعم المفهوم الاستراتيجي، والإذن بنشر الأفيسما، وإنشاء حزمة دعم تمول عبر المساهمات المقررة للامم المتحدة، وكذلك انشاء صندوق استئماني لدعم قوات الدفاع والأمن المالية.

8. في 20 ديسمبر 2012، اعتمد مجلس الأمن القرار 2085 (2012)، والذي، من بين أمور أخرى، أذن بنشر الأفيسما لفترة مبدئية مدتها عام واحد. وناشد مجلس الأمن الدولى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لتوفير الموارد المالية والتبرعات العينية التى تطلبها الأفيسما. وطلب مجلس الأمن الدولى من الامين العام للامم المتحدة إنشاء الصندوق الاستئماني للأفيسما وقوات الدفاع والأمن المالية، كما طلب منه عقد مؤتمر التعهدات لتعبئة المساهمات للصندوق الاستئماني.

9. في 25 أكتوبر 2012، وفى أعقاب اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة، قمت بتعيين رئيس بوروندى الأسبق بيار بويويا ممثلاً سامياً للاتحاد الأفريقى لمالى والساحل. وكجزء من تكليفه، اضطلع الممثل السامى ببعثات الى مالى حيث التقى في عدة مناسبات بالرئيس ديونكوندا تراوري وعدد من كبار مسؤوليي المرحلة الانتقالية. وقام كذلك بزيارة دول أخرى في المنطقة حيث التقى بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، ورئيس النيجر مامادو إيسوفو، ورئيس توغو فور غناسينغبي، ورئيس كوت ديفوار الحسن درامان واتارا. كما سافر الى أبوجا لحضور قمة الإيكواس الاستثنائية التى عقدت في 11 نوفمبر 2012، واغتنم الفرصة للقاء عدة زعماء من الإقليم بما فيهم الرئيس النيجيرى جودلاك جوناثان، ورئيس مفوضية الإيكواس كادرى ديزيريه أودراغو. وقد أنشأ كذلك اتصالات مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، شارك في اجتماع المبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل الذي عقد في روما في 7 ديسمبر 2012، والذى عقد بمبادرة من رئيس الوزراء الإيطالي الاسبق رومانو برودي، الذى يشغل حالياً منصب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة الساحل.

10. في جميع الجهود المبذولة، وضعت المفوضية في اعتبارها الضرورة الملحة لعملية انتقالية شاملة، تحت سلطة الرئيس المؤقت السيد ديونكوندا تراوري، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا لضمان امتلاك مالي لعملية البحث عن حل دائم للأزمة الحالية . ومن هذا المنطلق، استمر كل من المجلس والمفوضية، وبالتعاون مع الإيكواس والأمم المتحدة، فى تقديم دعمهم للسلطات الانتقالية وحثها، وغيرها من أصحاب المصلحة في مالي، على تعزيز توافق فى الآراء على أوسع نطاق ممكن بشأن التحديات المطروحة. وفي هذا الإطار، قام وفد مشترك من الاتحاد الافريقي والإيكواس والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، بتنسيق من مفوض السلم والأمن، بزيارة الى باماكو في أواخر شهر يوليو 2012، عقب عودة الرئيس ديونكوندا تراوري للعاصمة وذلك بعد تلقيه العلاج الطبى في فرنسا من الإصابات جراء الاعتداء الجسدي الذى تعرض له في مايو 2012. وبالمثل، قرر المجلس، في اجتماعه بتاريخ 24 أكتوبر 2012، رفع تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الافريقي، آخذاً فى الاعتبار تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في 20 أغسطس 2012.

11. خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الإيكواس تعمل بنشاط في البحث عن حل للأزمة في مالي من خلال رئيسها الحسن درامان واتارا، الذى يعمل كذلك وسيطاً، بالاضافة الى شريكى الوسيط، كل من الرئيس بليز كومباوري والرئيس جودلاك جوناثان. كما واصلت الإيكواس العمل من خلال مفوضيتها. وعقدت قمتين استثنائيتين في 11 نوفمبر 2012، في أبوجا، وفي 19 يناير 2013، في أبيدجان. وبالمجمل، عقدت الإيكواس عشر قمم مخصصة للأزمة فى مالى فى الفترة ما بين مارس 2012 ويناير 2013، الأمر الذى يدل على التزام دول المنطقة وعزمها على الإسراع في البحث عن حل.

12. وأبقت المفوضية على الاتصال الوثيق بالإيكواس. وأود الاشارة هنا الى التنسيق الوثيق الذي اتسمت به الجهود المؤدية إلى اعتماد المفهوم الاستراتيجي والقرار 2085 (2012). وبالمثل، أبقت المفوضية على الاتصال بالبلدان الأساسية، والتي لديها آليات مشتركة راسخة مكرسة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وتهدف المفوضية من خلال هذا التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة الى تعزيز التنسيق والتعاون الأكثر فعالية في تحقيق أهداف الاتحاد الافريقي في مالي والساحل، والذي يتطلب انجازها وحدة الهدف بين جميع أصحاب المصلحة الأفريقية.

ثالثاً. <u>آخر تطورات الوضع والجهود الدولية ذات الصلة</u>

13. خلال الأسابيع الماضية، شهد الوضع الميدانى تصعيدا مفاجئاً. ففى حين تواصل الجهود المذكورة أعلاه، قامت الجماعات المتمردة والإرهابية والاجرامية المسلحة، في تحالف ضم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد فى غرب أفريقيا، بشن هجوم واسع على مواقع الجيش المالي بهدف الاستيلاء على منطقة سيفارى التي تحتوى على مداخل لبلدة موبتى الاستراتيجية، والتى تؤدى بدورها مباشرة إلى باماكو. وقد كان خطر استيلاء هذا التحالف على العاصمة باماكو محققاً.

14. فى الاجتماع الذى تم مساء يوم 10 يناير 2013، وبعد أن أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الوضع والضرورة الملحة لمواجهة التهديد الإرهابي المتزايد في مالي، كرر أعضاء مجلس الأمن الدولى دعوتهم إلى الدول الأعضاء لتقديم العون لقوات الدفاع والأمن المالية. كما دعوا إلى النشر السريع للأفيسما. ومن جهتي، أدنت بشدة، فى بيانى الصادر في 11 يناير 2013، الهجمات التي شنتها

الجماعات المتمردة والإرهابية والاجرامية المسلحة في شمال مالي، وأعربت عن تضامن الاتحاد الافريقي مع مالي. كما وجهت ندائى إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتقدم ما يلزم من الدعم اللوجستي والمالي لقوات الدفاع والأمن ودعم بناء قدراتة، وذلك تطبيقاً لقرارات المجلس وقرارات مجلس الأمن الدولى ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أكدت من جديد دعم الاتحاد الافريقي للسلطات الانتقالية في مالي، وخاصة الرئيس ديونكوندا تراوري ورئيس الوزراء ديانقو سيسوكو. وأخيرا، أبقيت على الاتصال الوثيق بالإيكواس، ولا سيما رئيسها الحسن درامان واتارا. وبالمثل، واصلت الاتصال بالشركاء الدوليين، بما في ذلك وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس. كما تفاعل مفوض السلم والأمن مع العديد من أصحاب المصلحة.

15. بناء على طلب من حكومة مالي وضمن إطار القرار 2085 (2012)، أطلقت فرنسا عملية عسكرية لمحاولة منع التقدم من المتمردين والجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية .ومنذ ذلك الحين تمت استعادة السيطرة على مدن كوناو دجيابالي وديونتزا . في الوقت نفسه، قامت العديد من دول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ايكواس) وغيرها من بلدان القارة في ألاعلان إما بالمساهمة في القوات الافريقية أو قامت بالفعل بنشرها الفوري (بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، ليبيريا والنيجر ونيجيريا والسنغال) وايضا دول الجوار لمالي اتخاذت خطوات لتعزيز مراقبة الحدود فوري لاو احتى غلقها لمنع أي انتقال للأسلحة أو المقاتلين لصالح المتمردين أو الجماعات الارهابية .

16. في اجتماعه في 14 يناير 2013، اعاد المجلس الاعلان بشأن هذه المسألة .واشار المجلس إلى أنه قد لفت الانتباه مرارا إلى خطورة الوضع في شمال مالي والحاجة إلى الدعم الدولي المتواصل لجهود أفريقيا، ومن المسلم به ان المساعدة التي قدمتها فرنسا بناء على طلب من السلطات المالية وذلك في إطار قرار مجلس الامن الدولي 285 (2012) ، وامتنانه لجميع شركاء الاتحاد الأفريقي الأخرى لتقديم الدعم لمالي .كما شجع المجلس الشركاء لمتابعة وتكثيف جهودهم ودعمهم.

17. في 16 كانون الثاني 2013، وكجزء من جهودها الرامية إلى تسريع نشر القوة الافريقية - الدولية، عقد الاتحاد الأفريقي الايواس لقاء تشاوري في أديس أبابا لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتسريع تنفيذ القرار 2085 (2012). وكان الاجتماع برئاسة مشتركة بين مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، السفير رامتان لامامرا والمفوض للشؤون السياسية والسلام والأمن للايكواس، السيدة سالماتا حسيني. تم الاتفاق على امور من بينها عقد مؤتمر المانحين المشار إليه في بيان المجلس بتاريخ 13 نوفمبر2012، وبدعم من القرار 2085 (2012) في أديس أبابا في 29 يناير 2013 وذلك من أجل حشد الدعم المالي واللوجستي للقوات الافريقية وقوات الدفاع والامن في مالي .

18. في 19 يناير 2013، عقد مؤتمر قمة استثنائي للايكواس في أبيدجان لمناقشة الوضع في مالي، على خلفية التطورات الأخيرة على الأرض .قدم مؤتمر القمة فرصة لبلدان المنطقة للتعبير عن امتنانهم الكبير لفرنسا لأنها، وفي ظل الاحترام الكامل للسيادة والقانون الدولي في مالي، شنت عملياتها التي ساعدت احتواء تقدم الجماعات الإرهابية وتمهيد الطريق لتنفيذ القرار 2085 (2012)، وكذلك لتجديد تضامنهم مع مالي، ولا سيما تعهدهم بنشر قوات وتسريع انتشارها .وأكد مؤتمر القمة على الحاجة إلى تعبئة الدعم المالي الكافي من المجتمع الدولي، وذلك بمناسبة مؤتمر المانحين الذي سيعقد في أديس أبابا، في 29 يناير 2013 .وأكد رؤساء الدول والحكومات للايكواس دعمهم لحكومة الرئيس

تراوريه وحكومته، وعلى بسط كامل سلطاتهم، ولا سيما من خلال الإسراع في اعتماد خريطة الطريق الانتقالية.

19. وفي الوقت ذاته ، في 16 كانون الثاني 2013، هاجمت مجموعة من تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب العربي موقع معالجة الغاز في أميناس في الجزائر .وان دل هذا الهجوم فأنه يدل على الخطورة المتزايدة للإرهاب كظاهرة إجرامية عبر الحدود ومظاهره المتغيرة، حيث شاركت مجموعة كبيرة من الارهابيين المدججين بالسلاح من جنسيات مختلفة، بما في ذلك غير الأفارقة ، احتجزوا مئات من الرهائن الجزائريين وغيرهم من الأجانب العاملين في الموقع . الا ان عملية الانقاذ التى قامت بها القوات المسلحة الجزائرية ساعدت في انقاذ مئات الأرواح البشرية وتقليل الأضرار في المرافق . في بيان صدر، أدنت بشدة هذا الهجوم الإرهابي، ونقلت تعاطف الاتحاد الافريقي والتعازي للضحايا وأسرهم، وكذلك لحكومة الجزائر ورعايا البلدان الأخرى التي تأثرت .وأكدت على الحاجة إلى بذل جهود حثيثة ومستمرة لمكافحة الإرهاب.

رابعاً. <u>ملاحظات</u>

20. مع الهجوم التذي ارتكبه تحالف المتمردين المسلح والجماعات الإرهابية والإجرامية، دخل الوضع في شمال مالي مرحلة جديدة، حيث اكد على صحة المخاوف التي أعرب عنها في الاتحاد الافريقي مسبقا، وهي المتعلقة بتأثير انتشار الأسلحة المنبثقة من مستودعات عسكرية في ليبيا ، والآثار الناجمة عن الهجمات التي تشنها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد من يناير 2012، والتي كانت مفوضية الاتحاد الأفريقي أول من يدين، محذرة من المخاطر التي ستنجم .ان الوضع الحالي يهدد ليس مالي فقط بل المنطقة ، وأيضا بقية القارة والمجتمع الدولي ككل .ومعالجة ذلك يتطلب التزام أكبر من أي وقت مضى في القارة ودعم قوي من قبل الشركاء الدوليين.

21. انطلاقا من وجهة النظر هذه، يجب على الاجتماع الحالي للمجلس توجيه رسالة قوية لدعم أفريقيا تضامنها مع مالي، أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الافريقي الذي لم يتردد في التزامه تجاه عموم افريقيا منذ زمن في الاستقلال . ومن هذا المنطلق فقد قررت، مباشرة بعد تولي مهام منصبي في منتصف اكتوبر2012، السفر إلى باماكو لنقل تضامن القارة مع مالي وشعبها . ان مؤتمر المانحين الذي سيعقد في أديس أبابا في 29 يناير 2013، لهو فرصة فريدة للتعبير عن هذا التضامن، بغض النظر عن حجم المساهمات . أود أن أكرر تقديري لجميع الدول الأعضاء، من المنطقة وخارجها، أنه بعد الهجوم الإرهابي، والتي تعهدت بقوات وقررت لتسريع نشرها. كما أشكر جيران مالي ، ولا سيما البلدان الأساسية، على جهودهم.

22. في الأيام والأسابيع المقبلة، سوف تسعى المفوضية بالتعاون مع الايكواس، جاهدين لتسريع نشر القوة الافريقية-الدولية في مالي، فضلا عن تعزيز التنسيق والتعاون بين الايكواس والبلدان الأساسية. في جميع جهودها، ستضع المفوضية فى اعتبارها الطابع الأفريقي للبعثة والمسؤولية الخاصة للاتحاد الافريقي في هذا الصدد . أشجع وبقوة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المساهمة، بروح من التضامن والمسؤولية المشتركة، في مؤتمر أديس أبابا للمانحين 29 يناير 2013 . وللقيام بذلك، فإن أيضا الجهود المتواصلة والجامعية التي تبذلها الدول الأعضاء لتنشيط الوحدة الإفريقية وتعزيز نهضة أفريقيا .الأزمة في مالي هي من الخطورة بحيث تتطلب العمل القاري، والمبادئ الضرورية على المحك لبقاء جميع الدول الأفريقية.

23. اؤكد على امتنان الاتحاد الافريقي للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الآخرين المتعددة الأطراف والثنائية لدعم جهود القارة . واحثهم على المثابرة وفي هذا الصدد، أكرر ندائي إلى مجلس الأمن أن يأذن بإلانشاء الفوري لمجموعة تدابير الدعم الممولة من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة .وقد أثبت بوضوح وبخبرة الاتحاد الافريقي في دارفور والصومال أن هذا النوع من البعثات كما المتوقعة في مالي لا يمكن أن تنجح دون تمويل موثوق به ومستدام حيث يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بشكل كامل.

24. وأكرر دعم الاتحاد الافريقي للرئيس تراوريه دينوكندا ورئيس حكومته ديناجو سيسوكو المسؤلان عن تنفيذ المرحلة الانتقالية بنجاح .يجب أن ترسل رسالة واضحة إلى أعضاء المجلس العسكري السابق والمفسدين الأخرين الذين يسعوا إلى تقويض الجهود المبذولة حاليا وسلسلة القيادة العسكرية، في السعي لتحقيق المصالح الضيقة. من الأهمية بمكان أن يتوصل أصحاب المصلحة في مالي إلى توافق في الآراء بشأن التحديات الكبرى، من أجل المعالجة الجذرية لأسباب الازمة التي تواجه بلادهم . فمن المهم ايضا، وآفاق تحرير الجزء الشمالي من البلاد تتزايد، أن يحافظ الماليين من جميع الجهات على تماسك الوطن والامتناع عن أي عمل من أعمال العنف أو الانتقام من أي قسم من السكان . وسوف تواصل المفوضية مساعدة مالي، على أساس المفهوم الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار أن العمل بنهج شمولي هو أكثر أهمية من أي وقت مضى، وكذلك على أساس جميع قرارات المجلس ذات الصلة والإعلان الرسمي عن الحالة في مالي والمعتمدة في الدورة العادية 19 لمؤتمر الاتحاد.